

عرض كتاب

البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية

تأليف:

عاطف معتمد وآخرون



أعد هذا العرض لبيت الجغرافيا

د. ياسر سيد معوض

في محاولة لتتبع الأحداث الكبرى في العالم من حولنا يتناول الكتاب الذي بين أيدينا حالة التغير في موازين القوى العالمية وانقضاء بعضها مثل الاتحاد السوفيتي وظهور غيرها على المشهد الجيوسياسي العالمي مثل البرازيل والهند والصين والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي تتطلب دراسة هذه القوى وما يمكن أن تحققه من متغيرات في خريطة العالم السياسية، وهل من الممكن أن نشهد عالما متعدد الأقطاب مرة أخرى كما كان؟ أم أننا كما يقول الأمريكيون في عالم اللاقطبية؟

لذا كان تتبع البرازيل كواحدة من التجارب المميزة والناجحة في القرن الحادي والعشرين وانطلاقها من حالة الركود والديون والإفلاس إلى دولة تضع نفسها ضمن العشرة الكبار اقتصاديًا، وضمن مجموعة العشرين G20، ومجموعة البريكس BRICS، لتقود أمريكا الجنوبية اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجياً، الأمر خليق بإفراد البحوث والمؤتمرات للوقوف كذلك على مستقبل تلك الدولة، وهل يمكنها تحقيقه أن يضعها في مصاف الدولة القطب؟ أم أن هناك من العوائق، وهذا أمر أكيد، ما قد يكبحها ويعرقل سعيها هذا؟

وللوقوف على هذه التجربة فإن هذه الدراسة تدور حول موضوعات أربعة هي الدولة والمجتمع في الباب الأول ليناقد قضايا ملامح دولة تصنع المستقبل والتركة والإصلاح والدور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبرازيل عبر التاريخ والإسلام في البرازيل وتحديات المستقبل؟

ثم يأتي الباب الثاني ليتناول اقتصاد البرازيل ومقومات الصعود لمصاف الدول الكبرى، وفي الباب الثالث الدور الإقليمي والدولي للبرازيل من خلال معالم السياسة الخارجية والخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيل في مرحلة القطب الواحد، والعلاقات البرازيلية العربية بين الواقع والمأمول، ثم دور البرازيل في حفظ الأمن العالمي، ويأتي الباب الرابع ليناقد المشكلات والتحديات سواء كانت تحديات داخلية ممثلة في عقبات في طريق نمو الاقتصاد البرازيلي والتهديدات الخارجية حيث المهددات الإستراتيجية المحيطة بالبرازيل.

في الورقة الأولى "ملامح دولة تصنع المستقبل" ضمن موضوعات الباب الأول وضعنا صاحب هذه الورقة "عاطف معتمد" أمام تشرح وتفصيل تاريخي وجغرافي بشري وطبيعي لدولة البرازيل، وقفنا فيه على مساحتها الشاسعة، التي تضعها خامسة على مستوى العالم، وطبوغرافيتها المتنوعة، وذلك النظام البيئي المتنوع الذي أصبحت البرازيل تنوء بعبئه، الأمر الذي جعلها، وهي رثة العالم، مسئولة عن الحفاظ عليه، أو لتسمح بتشارك العالم بنظامه الدولي في المساهمة في ذلك الأمر.

مع إيمان شعبي بأنها أرض المستقبل وأنها رغم ورائها التاريخي فإنها تعد أرض بكر ترنو للمستقبل بقوة وثبات، تاريخ من النضال ضد القوى الاستعمارية ممثلة في هولندا وفرنسا وبريطانيا، أو ضد البرتغال ذاتها صاحبة الأرض للحصول على الاستقلال.

استطاعت البرازيل أن تبني دولتها، وتعلن جمهوريتها في عام 1899، ولكن خلال تلك الفترة الطويلة كان هناك صراع آخر وتاريخ من الانقلابات العسكرية، الذي هدد مسيرتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والآن تقف البرازيل أو كما أسماها البرتغاليين مكتشفوها من قبل باسم "أرض الصليب المقدس" على أرض صلبة من الديمقراطية والمؤسسات التشريعية.

تمتلك البرازيل مقومات دولة عملاقة تتمثل في مساحتها، ومواردها وثرواتها المعدنية والطبيعية وأراضيها الشاسعة القابلة للزراعة ومراعها الضخمة، كما تملك العديد من الأنهار جعلها تحصل على لقب

"أرض المياه" وإن لم يمنع هذا حدوث بعض نوبات الجفاف التي قضت على عشرات الآلاف من السكان. وقد مكن لها ذلك أن تقف بين الدول الخمس الأول في إنتاج معظم الثروات المعدنية، والمحاصيل الزراعية، واللحوم، بل إنها تتقدم دول العالم في مجال إنتاج وتصدير مصادر الطاقة، خاصة البترول، ليس ذلك فقط بل ومصادر الطاقة الحيوية حيث الإيثانول.

وتأتي شركة "فال دو روي دوس" البرازيلية كثاني أكبر الشركات التعدينية في العالم، خاصة بعد إمتلاكها لشركة إنتاج النيكل الكندية. والأمر لا يقتصر على ذلك بل إن البرازيل تساهم في تجارة العالم الإلكترونية بصناعاتها التي تأتي في ريادةتها شركة "إمبيرير" التي تعد واحدة من أكبر شركات إنتاج الطائرات المدنية في العالم.

وقد ساهمت تلك الإمكانيات والموارد الطبيعية والصناعات البرازيلية في أن بلغ حجم إنتاج البرازيل قرابة 2 تريليون دولار يجعلها في المركز التاسع عالميًا، وبحجم صادرات تتراوح بين 160-200 مليار دولار سنويًا، وهو حجم تجارة هائل جعل من ناتجها المحلي يمثل ثلث إنتاج قارة أمريكا الجنوبية، وباحتياطي دولاري يمثل حاليًا عاشر أكبر احتياطي في العالم، وقد تأتي ذلك من تنوع في الصادرات بين المواد الخام الزراعية مثل القهوة والحيوانية كاللحوم والثروات المعدنية كالحديد والصناعات ممثلة في صناعة الطائرات والسيارات والأجهزة الإلكترونية والمنسوجات وغيرها من المواد، ناهيك عن السياحة التي تمثل مصدر هام للدخل، في ظل غنى وتنوع البيئة والطبيعة البرازيلية.

وبحجم سكاني يناهز 200 مليون تأتي البرازيل الأولى بين دول القارة والسادسة على مستوى العالم، ويتنوع سكان البرازيل إثنيًا بين بيض وسكان أصليون وأفارقة وخلصيون نتاج التزاوج بين العناصر الثلاث الأول.

وتعاني البرازيل نوعًا ما من سوء توزيع سكاني على مساحة الدولة حيث يتركز معظم سكانها على طول الساحل خاصة في المنطقة الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية (42% و 28% على الترتيب) و 15% في المناطق الداخلية في الوسط والغرب والشمال رغم أن مساحة تلك الأقاليم تزيد عن 64%، وعلى الرغم من نقل العاصمة من ريودي جانيرو إلى برازيليا في الداخل، لإعادة توزيع السكان على أقاليم الدولة، إلا أن هذه المحاولة لم تحقق النتائج المرجوة من ورائها بعد. وتعتبر البرازيل واحدة من أكبر دول العالم في السكن الحضري حيث يعيش نحو 84% من سكانها في مدن وتجمعات حضرية.

وتعد البرازيل أكبر دولة كاثوليكية في العالم حيث يدين بها نحو 75% مقابل 15% بروتستانت والباقي لادينين وديانات روحية ونحو 1% يعتنقون الإسلام.

وكان من الطبيعي أن دولة بهذا الحجم وهذه الإمكانيات أن تمتلك جيشًا كبيرًا يبلغ نحو 0.4 مليون جندي عامل، يصل بالاحتياطي إلى 1.6 مليون جندي يجعله واحدًا من أكبر الجيوش في العالم، والأهمية لا تتوقف على العدد ولكن على قدرات وإمكانيات هذا الجيش، في أفرعه المختلفة سواء كانت البرية أو البحرية أو الجوية، ويتوزع الجيش البرازيلي على ستة أركان تتوزع في مدن البرازيل الرئيسة مثل ريودي جانيرو، ساو بالو، وبورتو إليغري، وريسيغي، كما أن البحرية البرازيلية تتوزع بالإضافة إلى بورتو إليجري وريودي جانيبورا على أربعة موانئ أخرى هي سلفادور وناتال وبيليم ولاديريو.

والجيش البرازيلي يحتل مكانة هامة في الدولة البرازيلية، لذا فإننا نجد قادته وجنرالاته يحتلون المناصب العليا في البلاد من منصب الرئيس، في ظل الانقلابات، أو المناصب الوزارية والبرلمانية، ويساهم الجيش البرازيلي في تعويض الضعف الجيوبوليتيكي الذي تعاني منه دولة البرازيل من خلال امتداد حدودها لما يربو على 17 ألف كم، لتتشارك مع أكثر من 10 دولاً حدوداً سياسية برية ناهيك عن حدودها البحرية ومياها الإقليمية، ولكن استطاعت البرازيل من خلال العلاقات والاتفاقات الودية والثنائية مع تلك الدول أن تصل تدخل حالة من السلم لا يهدد أمنها، الأمر الذي جعل الجيش يشارك في مهام أخرى مثل مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أو في مهمة الحفاظ على بيئة نهر الأمازون والقضاء على تجارة المخدرات وتهريب السلاح، فيما عُرف باسم "حملة احتلال التخوم".

وبنظام فيدرالي يتألف من 26 ولاية بالإضافة لمنطقة العاصمة، ينبني نظام الحكم والإدارة في البرازيل، حيث تتوزع الوظائف بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، بالإضافة إلى البلديات بعدد 5564، بمتوسط حكم سكان 36 ألف لكل منها، وتتميز البرازيل بحياة سياسية ناضجة وفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وربما يكون علم البرازيل بشعاره "دولة القانون والرخاء" دالاً على الواقع ومستشرقاً للمستقبل.

وتأتي الورقة الثانية للباحث "أنطونيو دا روتشا" تحت عنوان "النظام السياسي في البرازيل: التركة والإصلاح" مؤكدة على العقبات والمشكلات التي يعاني منها النظام السياسي في البرازيل، إلا أنه يستدرك بأن التراكم الكمي في ذلك النظام سوف يؤدي إلى إنجاز نوعي بالتأكيد، ولا شك أن ما حققته البرازيل على المستوى السياسي تضافر مع ما أنجزته على المستوى الاقتصادي ليحقق طفرة كبيرة، سبقت بها كثير من الدول التي ركزت على الاقتصاد دون السياسة فما حصل شعها إلا على قبض الريح. تناولت الباحثة في ورقتها الحديث عن النظام الفيدرالي للدولة مؤكدة على الغبن الواقع على الولايات الفقيرة خاصة في تمثيلها البرلماني والسياسي، ولكن هناك بعض الحلول منها محاولة انتقال الشركات لتلك الولايات مستغلة رخص الأيدي العاملة، وربما يؤدي هذا إلى زيادة تأثير تلك الولايات في الحياة السياسية البرازيلية.

ومشيدة بالقضاء في البرازيل مؤكدة على نزاهته وعدالته إلا أنها ترى فيه قضاء بطئ، تستغرق فيه القضايا والعدالة وقتاً طويلاً وبالتالي يفتقر للفعالية، ويكفل النظام السياسي العديد من الضمانات للقضاء والقضاة منها الرواتب المرتفعة، وعدم فصلهم من الخدمة إلا بعد ثبوت ما مخالفتهم لشرف المهنة، وذلك لجعل القاضي مطمئناً وهو على كرسي العدالة.

ومن المشاكل التي يعاني منها النظام السياسي في البرازيل الدستور الذي تم وضعه عام 1988، حيث وضعه ساسة وليس رجال قانون دستوري، الأمر الذي أدى لكثرة مواده وتفسيراته، وما ترتب على ذلك من العديد من التعديلات التي وصلت لنحو 61 تعديل، وعلى الرغم من المعاناة السياسية في ظل هذا الدستور، إلا أن السياسيين يرون فيه ضماناً لنفوذهم، ورغم تلك التعديلات فلا زال هناك دعوات للتعديل، ويتم الأخذ بها في منتهى الشفافية والوضوح. وفي ظل هذا الدستور يتألف البرلمان (الكونجرس) من غرفتين، مجلس النواب بعدد 513 مقعد والتمثيل فيه على أساس عدد السكان في كل ولاية، ومجلس الشيوخ ويتكون من 81 عضو بمعدل 3 أعضاء لكل ولاية. ويعاني النظام السياسي في البرازيل من مشكلة تغيير الولاءات الحزبية، الأمر الذي جعل التصويت "سلعة" والانتماء الحزبي "حرفة" للتكسب.

على الرغم من سلبيات النظام السياسي في البرازيل إلا أن الشفافية والمشاركة الشعبية أضحت ذات مجال واسع في المكون السياسي البرازيلي، ويلعب الإعلام والصحافة دورًا كبيرًا في هذا المجال، وليس هناك تصلب أمام الدعوات المطالبة بالإصلاح كي يتحقق العدل الذي ينشده الجميع، بل تفتح قنوات المشاركة وإبداء الحلول والمقترحات، وبالتأكيد فإن هذه المرونة سوف تحقق النجاح للنظام السياسي البرازيلي، في ظل مراقبة من قبل الأحزاب السياسية لعملية الانتخابات على المستويات الفيدرالية والولائية عبر آلية "لجنة عدالة الانتخابات"، حقلًا قد أنجزت البرازيل الكثير سياسيًا ولكن ينتظرها المزيد.

وفي الورقة الثالثة للباحث "أرليني كلبيشيا" تحت عنوان "عرب البرازيل: التاريخ والدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي" يبدأ الباحث بالإشارة إلى أن أول تواجد عربي كان عام 1835 بمجيء الأخوان زكريا، ومنذ هذا الوقت صعد العرب بقوة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ذلك المجتمع الذي لم يعاملهم بدونية أو ينظر إليهم نظرة استعلاء. ومع تنوع أسباب مجيء الهجرات العربية إلى البرازيل، التي حملت جنسيات مختلفة منها السوري واللبناني والفلسطيني والمصري والعراقي والأردني، سواء أكانت مشكلات دينية أو مشكلات اقتصادية وتحولات اجتماعية، فإن العرب أصبحوا الآن رقمًا ليس بالضئيل حيث يقدرون بنحو 11 مليون عربي في البرازيل بنسبة 5% من سكان الدولة.

في بادئ الأمر لم تكن سجلات البرازيل في الموانئ تسجل القادمين العرب حسب بلدانهم الأصلية، بل كانت تدمغهم جميعًا تحت مسمى "الأتراك العرب" أو الأتراك الآسيويون"، وسواء جاء وجود العرب في البرازيل بقصد أو بدون قصد من خلال خداع شركات الشحن لهم، فإن العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين شهدًا إقبالًا متزايدًا من قبل العرب المهاجرين خاصة من سوريا ولبنان.

وعلى الرغم من أن الشاميين بوجه عام كانوا يمتنون الزراعة في بلادهم الأصلية فإنهم في بلادهم الجديدة "البرازيل" أثروا ألا يمتنوا تلك المهنة، لأنهم وجدوا أن نمط الزراعة هناك مزارع ضخمة، وسيكون من الصعب عليهم أن يمتلكوا تلك المزارع في ذلك الأجور الزهيدة التي يتعاطونها، الأمر الذي جعلهم يتحولون نحو التجارة خاصة تجارة التجزئة، وظهرت صورة العربي الوافد الجوال الذي يبيع كل شيء بسعر قليل هادفًا المكسب السريع ولو كان ضئيلًا، وانخرط العرب في تلك التجارة في جميع أرجاء الدولة.

استطاع العرب من خلال تلك التجارة تحقيق مكاسب كبيرة، مكنتهم من أن يقيموا محلاتهم سواء للتجارة التجزئة أو الجملة في شارع 25 مارس بمدينة ساو بالو، وبذلك تحول الباعة الجائلون من التجوال إلى الاستقرار، وبدأوا ينافسون غيرهم من الجاليات التي سبقتهم مثل الطليان واليونانيين، ومن الأمور المحمودة للجالية العربية أنهم ساهموا في عملية التصنيع التي دعت إليها حكومات البرازيل مبكرًا، من خلال تصنيع الملابس في مصانع عائلية صغيرة، ويقوم أفراد الأسرة بتوزيع تلك الملابس، محققين مكاسب جيدة، مكنتهم من إرسال أبنائهم للتعليم في مدارس جيدة، وساهمت في تخريج أجيال رائعة اهتموا الطب والهندسة والمحاماة وغيرها من علوم العصر الحديث. ولم تكتف الجالية العربية بالتجارة بل قامت بالمشاركة في عملية التصنيع بإنشاء المصانع مثل عائلة يافت من لبنان، وعبد الله وسالم من سوريا الأمر الذي ساهم في تطور مكائنها ونفوذها وراثتها.

وقد استطاعت الجالية العربية من خلال الترابط بين الأجيال أن تتخطى كثير من العقبات، مثل أزمة الكساد الكبرى التي ضربت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، مقارنة بغيرها من الجاليات الأخرى، مما مكنها من الحفاظ على مكاسبها وتعزيز تلك المكانة، ويبدو ذلك واضحًا من خلال نسبة ما تمتلكه الجالية العربية في

الكثير من الصناعات، حتى قدر أنه في خمسينيات القرن الماضي كان العرب يملكون 50% من رأس مال صناعة المنسوجات في ولاية ساو بالو.

تشير الباحثة إلى أن الفروق الاجتماعية والاقتصادية في بادئ الأمر بين أبناء الجالية العربية لم تكون ذات بال، وذلك لأن البداية كانت صعبة وحالة التجوال لبيع المنتجات وما تبعها من محلات للتجزئة إلى أن تمكنوا من تثبيت أقدامهم في محلات للجملة ومصانع، ومع صعوبة تكوين الثروات في المراحل التالية، وحيث جلبت الثروة الرفاهية، بدأت الفروق الاجتماعية والاقتصادية تظهر بين أبناء الجالية العربية على أسس إقليمية تبعاً للأماكن التي وفد منها المهاجرون حضر أم ريف، وبدأ يظهر ذلك الترتيب الطبقي للجالية العربية وهو الأمر الذي لا يظهر لمن ينظر إليها من الخارج.

ونتيجة لتزايد حجم الجالية العربية وتزايد ثرواتها بدأت تظهر المؤسسات الاجتماعية والدينية والخيرية، وكان المسيحيون هم السباقون في هذا المضمار نظراً لأن غالبية الجالية تنتمي للدين المسيحي، وكانت أولى تلك الجمعيات تأسساً هي الجمعية الخيرية المارونية 1897، كما ظهرت النوادي الرياضية وكان أولها النادي السوري عام 1917، وتتابع الجمعيات والنوادي وغيرها من ظواهر الترابط والتآلف بين أبناء الجالية العربية.

وعلى الرغم من مهجرهم فإن الجالية العربية في البرازيل شاركت بقوة في مجال الحياة الثقافية، وشعراء المهجر كثيرون، وقد كان شعرهم في بادئ الأمر يدور حول غربتهم واشتياقهم لأوطانهم، وكانوا يكتبون بالعربية، ولكن مع الوقت بدأت الكتابة باللغة البرتغالية، وكذلك تنوعت مواضيع شعرهم، ويقال أنه إن كان للعرب مركزين أدبيين خارج العالم العربي في الولايات المتحدة والبرازيل، فإن مدرسة البرازيل بأدبها الحدائي كانت الأكثر أثراً على الأدب العربي الحديث. وقد ظهرت كذلك العديد من الصحف العربية في البرازيل لتشارك في السجال السياسي ويعبرون من خلالها عن موقفهم من الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان، خاصة وأن معظم تلك المجلات والصحف تنتمي لسوريين ولبنانيين، وكانت أولى الصحف العربية ظهوراً في مدينة ريو دي جانيرو عام 1896 ومدينة ساو بالو عام 1898.

وتعد مشاركة الجالية العربية في الحياة السياسية في البرازيل دليل ورمومتر لقياس أداء تلك الجالية، ومدى اندماجها في المجتمع البرازيلي، حتى أنهم يحققون نسباً في التمثيل النيابي على المستوى الوطني والولاياتي أعلى من نسبتهم إلى سكان الدولة ككل، في عام 1962 كان هناك 10 نواب عرب بين 50 نائب يمثلون الشعب البرازيلي في البرلمان الوطني البرازيلي (بنسبة 17% من المقاعد)، وفي ولاية ساو بالو حصلوا على 11 مقعداً من أصل 115 مقعد بنسبة 10%، ولكن رغم هذا التواجد الكبير فإن النواب العرب لم يظهروا اقتراباً من القضايا العربية وقضية العرب المحورية فلسطين.

وقد حاول البعض تشكيل ما يعرف باسم "المجموعة البرلمانية للبرازيل والدول العربية" وإن كان الدافع هو المبدأ وليس الروابط العائلية، كما أنها تشتمل على نواب ليسوا عرباً، فإن مثل هذه التجمعات لم تحقق مزيداً من النجاح، كما أن هناك نواب عرب لم ينضموا لها، ورغم تحقيق العرب لنجاح سياسي على كافة المستويات الفيدرالية والمحلية فإنهم غير مدفوعين إلا لمصلحتهم الوطنية الذاتية، ولم يهتموا بعد بالقضايا العربية، وهذا الأمر وإن حقق لهم حيوية وحرارة على المستوى السياسي الداخلي بالبرازيل، فإنه قد حرّمهم من إمكانية البناء على تواجدهم القوي بتكوين لوبي تستفيد منه القضايا العربية.

وإلى جانب التواجد السياسي للجالية العربية تكثر كذلك تجمعات المجتمع المدني، حيث يوجد هناك أكثر من 100 منظمة إسلامية أغلبها سني المذهب، وغيرها من المنظمات العربية، ويعد معهد الثقافة العربية واحد من تلك المنظمات، وقد أتى إنشائه عام 2003/2004 بعد وفاة إدوارد سعيد ليشير إلى إدراك الجالية العربية لأهمية الصورة العربية في البرازيل وتصحيح الصورة المشوهة عنهم في وسائل الإعلام، وتعزيز معرفة البرازيليين بالعرب والثقافة العربية، ودور العرب في التاريخ، وإسهامهم في الحضارة الإنسانية.

ومع الورقة الرابعة في هذا الباب "الإسلام في البرازيل: عبء الماضي وتحديات المستقبل" يتناول "عاطف معتمد" الوجود الإسلامي في البرازيل الذي مر بثلاث مراحل، المرحلة الأولى بدأت مع القرن الخامس عشر ومرحلة الكشوف الجغرافية ووجود بعض المستكشفين المسلمين في تلك الحملات، ناهيك عن الحديث عن الرئيس بري الملاح العثماني وخرائطه الفائقة الدقة الخاصة بالساحل الشرقي البرازيلي. أما المرحلة الثانية فقد كانت متصلة بالمرحلة الأولى متمثلة في الرقيق الذي تم جلبه من إفريقيا للعمل في مزارع قصب السكر ومناجم تعدين الذهب والماس، ويقدر أن نحو 30% من إجمالي الأفارقة الذين تم جلبهم للعالم الجديد، كانوا مسلمون يتبعون قبائل الهوسا والفولبي واليوربا والنوبي والإيو والفون والأكان.

ومما يذكر أن كثير من المسلمين الذين تم أسرهم من سواحل أفريقيا الغربية كانوا ينتمون مراتب طبقية مميزة فمنهم الأمراء والعلماء والجنود والمعلمون، وكان كثير منهم أرقى ثقافيًا ويجيد القراءة والكتابة مقارنة بسيداه الأمي، ولكن على الرغم من عدد المسلمين الكبير في تلك الفترة إلا أنه لم يتمكن من البناء والتمكين من الإسلام في البرازيل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يعود أهمها لعوامل ديموغرافية سياسية وأخرى ثقافية، أما الأولى فإن المسلمين تعرضوا لضغوط شديدة أدت إلى تقلص أعدادهم سواء نتيجة لتراجع حجم تجارة الرقيق وبالتالي نضوب مصدر الرقيق المسلم القادم من أفريقيا، أو نتيجة لعمليات التمرد التي كان المسلمون يقومون بها ضد نير الظلم والاستعباد، مثل ثورة مالي 1835 التي كانت سببًا لإلغاء الرق عام 1888، الأمر الذي أثر على عددهم نتيجة لعمليات القتل والتعذيب، وإجبارهم على تغيير دينهم من أجل السلامة والحياة.

أما العامل الثقافي فيرجع، كما يرى البعض، أن المسلمين الأفارقة اعتنقوا الإسلام بشكل سلمي جراء عمليات التوسع الإسلامي في أفريقيا وليس عن اعتناق وأفضلية، لذا فإنه في بيئة البرازيل الكاثوليكية كان من السهل أن يتم تحويلهم إلى المسيحية، أضف إلى ذلك أن مجتمعات "الإسلام الأسود" في البرازيل كانت مجتمعات منعزلة الأمر الذي مكن من مضاعفة تلك العزلة وإبعادها عن محيطها، فانقرضت عددًا ولم تتمكن من توسيع قاعدتها، كذلك فإن صرامة التعاليم الإسلامية مثل "الصلاة، والصوم، وتحريم شرب الخمر" مقابل تحرر الديانات الأخرى ضاعف من فرص البعد عن الإسلام في ظل حياة من العبودية يكون من الصعب فيها القيام بتلك التعاليم، بل إن بعض المسلمين قد توصلوا إلى حالة من المزاوجة بين الديانتين فقد اعتنقوا المسيحية المتساهلة بدون محرّمات، في نفس الوقت مالوا إلى الإسلام الداعي إلى الجهاد والثورة من أجل التحرر.

ومع مجئ العرب إلى البرازيل وتدفعهم في نهاية القرن العشرين بدأت المرحلة الثالثة التي تمثل بشكل كبير الوجود الإسلامي في برازيل اليوم، وكأي أقلية خارج العالم الإسلامي تتفاوت نسبة المسلمين وأعدادهم في دولة البرازيل حيث يتراوح الرقم بين 200 ألف و2 مليون وبالتالي تتراوح النسبة بين 0.01% وبين 1%، يتوزع المسلمون على جميع الولايات البرازيلية، وإن لوحظ تمركزًا يتفق وتوزيع السكان في البرازيل، حيث جنوب شرق

البرازيل، كذلك تتواجد متجمعات مسلمة في المثلث الحدودي بين البرازيل والأرجنتين وباراجواي، ويدين نحو 90% من مسلمين البرازيل بالمشهد السني والنسبة الباقية من الشيعة.

على الرغم من أن الإسلام والمسلمين في البرازيل يتمتعون بحالة من القبول والإندماج تحسدهم عليه العديد من الأقليات المسلمة في كثير من أرجاء العالم كما في الصين أو روسيا أو غرب أوروبا، فإنهم يعانون عديد من الصعاب تنبع من مجتمعهم الذاتي نفسه، تأتي اللغة لتمثل واحد من أكثر تلك الصعاب، فالأجيال الجديدة من المسلمين في البرازيل لا يجيدون العربية، في حين أن القائمين على نشر الإسلام وخاصة الوافدين من الشرق الأوسط لا يجيدون غير العربية، الأمر الذي أقام حاجزًا كبيرًا بين الدعاة والمدعوين. كذلك يمكن القول أن حيوية المسلمين في المجتمع البرازيلي وقبولهم بشكل كبير والتي من وجهة نظر البعض يمثل نعمة أن أصبح أحد النقمات التي عادت عليهم في تلك الدولة، حيث ظهرت مشكلة الذوبان الاختياري، الأمر الذي نتج عنه بعد كثير من المسلمين عن ممارسة الشعائر الدينية، يقدر أن 30% فقط من المسلمين في المناطق التي يغلب عليه الإسلام هم من يذهبون للمساجد، حتى أن كثير منهم قد تحول إلى المسيحية بل وصار قسًا. ومحاولات التغلب على تلك العقبات لا تتوقف سواء من خلال استقدام دعاة يجيدون البرتغالية، كالحال مع دعاة موزمبيق، أو من خلال إرسال الطلاب للتعلم في الدول العربية الإسلامية، كالسعودية، وإن لم يحقق هذا نجاحًا كبير، بسبب صعوبات المناهج وصعوبة الحياة في تلك الدول،

هذا ورغم ذلك فإن هناك رافد ليس بالضئيل يضيف إلى عدد المسلمين في البرازيل، ممثلًا في المهتدين الجدد والمعتنقين للإسلام، الأمر الذي أمكن استغلالهم في التغلب على عقبة اللغة، وكذلك استغلال حماسهم في الدعوة للإسلام، مقابل الفتور الذي يعاني منه المسلمون بالوراثة في البرازيل، ولكن رغم ذلك هناك بعض المشاكل النابعة من هؤلاء المهتدين ممثلة في دعواتهم للجهاد ضد الإمبريالية العالمية، ورغم تلك الهنات فإنهم يمثلون رصيّدًا يمكن البناء عليه، كما يلاحظ في مسجد ساوبرناردو أحد المراكز الإسلامية الذي يعتمد بشكل كبير على المهتدين في الدعوة للإسلام.

وإن أمكن التغلب على تلك المشكلات السابقة، فإن التشرذم الذي يعاني المسلمون منه في البرازيل وعدم التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات المسئولة عن الإسلام والمسلمين في البرازيل، على الرغم من كثرتها وقدمها حيث يوجد نحو 100 مؤسسة ومركز وجمعية إسلامية يعود أقدمها لعام 1929، هو المسئول عن الحالة التي يعاني منها الإسلام والمسلمون في البرازيل، فعلى الرغم من أن معتنقي الإسلام في السنوات الأخيرة يزيد عن 10 آلاف، فإنه رقم ضئيل مقارنة بما تكسبه الكنسية والنشاط الإنجيلي في البرازيل، وقد يرجع ذلك إلى أن نشاط تلك المؤسسات الإسلامية يركز على خدمة المسلمين وهو أمر طيب مثل القضايا الاجتماعية كالزواج والطلاق والوفاة والطعام الحلال، ولكنهم يهملون التركيز على نشر الإسلام والتعريف به، على الرغم من وجود ثلاث ترجمات للقرآن باللغة البرتغالية آخرها يعود لعام 2005، الأمر الذي جعل كثير من المهتدين بسبب قراءتهم الذاتية، أو وسائل الإعلام كمالكوم إكس، أو تحولاتهم الدينية التي أوصلتهم للإسلام.

وفي النهاية فإن مستقبل الإسلام في البرازيل رهين بقدرة معتنقيه هناك، على الاتحاد فيما بينهم والتنسيق بين جهودهم، وأن يتول الأمر في الهيئات الإسلامية لأصحاب المؤهلات العلمية والإدارية، وأن يتم التعامل مع الإسلام على أنه دين عالمي وليس مجرد دين للعرب فقط أو دين عرقي، مما يمكن للإسلام أن يستشرف مستقبل كبير في تلك الديار الرحبة.

ويأتي الباب الثاني للحدِيث عن "اقتصاد البرازيل" من خلال ورقة الباحث "تيجو كافالكانتي" تحت عنوان "التنمية الاقتصادية: مقومات الصعود لمصاف الدولة الكبرى" مبتدأ بالتساؤل حول وسائل النجاح التي مكنت البرازيل من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في عقدين من الزمن، تمثلت ملامحها في خفض معدلات الفقر، وعدالة اجتماعية والحد من فروق الدخل، إنطلق بنا من خلال مدخل تاريخي للاقتصاد البرازيلي ليقدّم النهج الذي اتبعته البرازيل كغيرها من دول العالم منذ خمسينات القرن الماضي، والتركيز على التنمية الاقتصادية من خلال اشتراكية الدولة وتبني سياسة التصنيع عوضاً عن الاستيراد وسياسة الحمائية لمنتجاتها، ومساهمتها في كافة المشاريع الكبرى، شركة بتروبراس للبترول أبرزها، وفي السبعينيات اعتمدت البرازيل على الديون لضمان عملية التنمية، محملة الأجيال القادمة عبء دفع تلك الديون، ولكن لم تحقق تجربتها تلك غير التضخم وتراجع معدلات النمو.

ومع تلك الأزمة بدأت تتحول البرازيل إلى اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي هادفة للخصخصة والانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي عرض المنتجين المحللين للمنافسة الدولية، وإن استطاعت أن تظهر البرازيل إدارة جيدة للاقتصاد الكلي خلال التسعينيات، فإن هذا لم يكن كافياً لتحقيق معدلات نمو جيدة، ولكن مع بداية الألفية الجديدة، بدأت البرازيل تشهد نموًا اقتصاديًا وصل إلى 4% بل إنه حافظ على أدائه في سنة الأزمة المالية ومحققًا نموًا أكبر متجاوزًا معدل الـ 5%. ومع تلك التحولات الاقتصادية قامت الحكومات البرازيلية بتبني سياسات اجتماعية سعت من ورائها للحد من معدلات الفقر وزيادة الحد الأدنى للأجور. وكان برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة واحد من إنجازات تلك الدولة، الأمر الذي ساهم في تراجع مؤشر جيني، ويستفيد قرابة 11 مليون أسرة أو 64 مليون مواطن في البرازيل من هذا البرنامج، وعلى الرغم من ضخامة المستفيدين إلا أنه لا يمثل سوى 0.3% من إجمالي الناتج المحلي للدولة. ورغم ما حققته من استقرار اقتصادي فإنه يبقى أمامها الكثير لتحقيقه فلا زالت البيئة السياسية تقف حجر عثرة أمام تحقيق إصلاحات اقتصادية عميقة.

تُعد الأزمة المالية في 2008 دليل على رسوخ ونجاح التجربة الاقتصادية البرازيلية. فقد استطاعت البرازيل أن تعبر تلك الأزمة بأقل الخسائر مقارنة بالعديد من الدول المجاورة مثل المكسيك أو الدول الكبرى العملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان للبنك المركزي البرازيلي دوره في تجاوز تلك الأزمة الأمر الذي جعل الإيكونوميست تمنحه لقب "باندسبنك أمريكا اللاتينية، تشبهاً له ببنك البندسبنك الألماني، ولعل الهيكل الاقتصادي للبرازيل أحد أسباب تجاوزها لتلك الأزمة العالمية، فقد تراجعت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 إلى 37%. كذلك أصبح اقتراض البرازيل يتم بالريال عملتها المحلية وليس بالعملات الأجنبية، كانت بنوك البرازيل بعيدة عن أزمة الرهن العقاري التي أدت للأزمة المالية بشكل كبير، من خلال تحكم الدولة في بنك التجزئة الرئيسي الذي يعد أكبر بنك تسليم لصحكوك الرهن العقاري، كما أن نسبة الأصول البنكية المملوكة للأجانب لم تكن تزيد وقتذاك عن 30% مقارنة بالمكسيك على سبيل المثال التي تصل فيها إلى 80%. كما أن ميزانية صكوك الرهن العقاري لم تكن تزيد عن 2% من إجمالي الناتج المحلي للبرازيل.

ويمكن القول أن البرازيل استفادة كذلك من فائض الوفرة الذي حققته أسعار المواد الخام التي قامت بتصديرها في السنوات السابقة للأزمة المالية، وإن أدى تراجع أسعار تلك المواد فيما بعد إلى تراجع سقف طموحات النمو، إلا أن اعتماد الاقتصاد البرازيلي على الاستثمار المحلي والاستهلاك الخاص قد جعل اقتصادها مغلق نسبيًا ومعتمدًا على السوق المحلي بشدة، وقد ساهم انتقال نسبة كبيرة من سكان الدولة إلى

مصاف الطبقة الوسطى، وكذلك برامج الإعانات المالية للأسر الفقيرة من زيادة الطلب داخليًا، الأمر الذي يعني أن مستقبل اقتصاد البرازيل يعتمد بشكل كبير على خطط وبرامج اقتصادها الذاتي.

وفي سبيل التعرف على مستقبل الاقتصاد الأمريكي إتجه الباحث لدراسة عناصر ثلاثة تؤثر فيه بقوة وهي: السوق المحلي، والموارد الطبيعية، والعلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. تمتلك البرازيل سوق محلي قوي مكنها من تحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، كما مكنها من مواجهة الأزمات، ويرجع ذلك بشكل أساس إلى قدرة السياسات الحكومية على تقليل معدلات الفقر في الدولة، وزيادة حجم الطبقة المتوسطة، وتمتلك البرازيل آفاق مستقبل زاهر في مجال صناعة الائتمان، فمن خلال تغيير القوانين تم تحفيز وتطوير سوق الإقراض الداخلي، كما يقدم استقرار اقتصادي لمدة 15 عام متواصلة أرضية سلبية لكثير من المجالات الاقتصادية الجديدة التي تعتمد على السوق المحلي.

أما الموارد الطبيعية بالبرازيل فإنها من الضخامة الأمر الذي جعل البعض يهتم الدول النامية بأن تخلفها سببًا لمواردها الطبيعية الضخمة، ومقدمة نموذجًا رائعًا لحسن استخدام مواردها تلك يمكن الحديث عن تجربة البرازيل في استخدام البترول وقصب السكر للحصول على الإيثانول. كانت البرازيل واحدة من الدولة المعتمدة على استيراد البترول بشكل كبير قدر بنحو 80% من احتياجاتها عام 1980 ولم يأت عام 2008 إلا وأعلنت عن توقفها عن الاستيراد بل وتحولها للتصدير، لتعد ثاني أكبر منتج للبترول في أمريكا اللاتينية بعد فنزويلا، وحققت البرازيل طفرات جيدة في مجال اكتشافات البترول في المياه العميقة، الأمر الذي جعل حجم ما أعلن من اكتشافات يضعها في مصاف الدول الكبرى عالميًا، وقد كان تحرير قطاع النفط من سيطرة شركة بتروبراس هو بداية تلك الإنطلاقة، ورغم أن شركة بتروبراس شركة حكومية إلا أنها نموذج للشفافية والإدارة الجيدة، مقارنة بشركات النفط في فنزويلا والمكسيك.

أما إنتاج الإيثانول من قصب السكر والاعتماد عليه كأحد مصادر الطاقة، فيعد كذلك واحد من الأفكار الجيدة والتقنية الرائعة، التي حاولت بها حكومة البرازيل في السبعينيات من مواجهة أزمة الطاقة، ويمثل الإيثانول تجربة رائدة تتفوق بها البرازيل على كثير من دول العالم، الأمر الذي أجبر شركات السيارات الكبرى على إنتاج السيارات تتفق بالكامل مع وقود الإيثانول، وقد كان رفع الدولة عن قبضتها عن إنتاج الإيثانول في سبعينات القرن الماضي نقطة الإنطلاق الحقيقية لهذا المشروع، الذي يمتاز بنظافته حيث أن نسبة العوادم أقل بنحو 90% عن الوقود الحفري. ومن جوانب روعة هذه التجربة أن إنتاج القصب المستخدم في إنتاج الإيثانول م يأت من الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج المحاصيل الغذائية أو النقدية، ولكن أتى من أراضي زراعية جديدة ومستصلحة.

والتجارب الجيدة لا تقتصر على ما سبق فإن البرازيل تمتلك ثاني أكبر شركة تعدينية في العالم، كذلك تأتي شركة "امبيرير" لصناعة الطائرات لتمثل نموذج جيد لمدى ما وصلت إليه التقنية والتكنولوجيا البرازيلية، حتى أنها تعد واحدة من أكبر شركات إنتاج الطائرات المدنية في العالم.

ويمكن القول أن التجربة الديمقراطية في البرازيل رغم حداتها فإنها جيدة، يمكن أن تدفع البرازيل لمزيد من الاستقرار الاقتصادي، الذي يطالب بقوانين عميقة تنعكس آثارها بقوة على الاقتصاد في البلاد، ويبقى أن أحد إنجازات البرازيل الحقيقية أنها تمكنت من إبعاد الجنرالات عن حكم البلاد، منذ وضعها لدستور عام 1988.

وفي الختام فإن البرازيل بما تمتلكه من موارد وإمكانيات طبيعية وإمكانيات بشرية يمكن الاستثمار فيها كمياً ونوعياً، واستقرار مالي واقتصادي ظهر أثره في الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومناخ ينجب عن إمكانيات الاستثمار الضخم في مجالات وصناعات مستقلة مثل الائتمان، واحتياطات مالية ضخمة، وفائدة متراجعة، ونمو اقتصادي يتعدى الـ5%، ومشاريع تنموية وبرامج حكومية استهدفت خفض معدلات الفقر وتقليل الفجوة بين الأجور ونقل نسبة كبيرة من السكان إلى الطبقات الوسطى، واعتماد البرازيل على الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي يمكن للبرازيل أن تحقق ما تصبو إليه، ومن ثم القول "بأن المستقبل قد طوى أشرعته أخيراً على مرافق البرازيل".

ومع الباب الثالث للتعرف على الدور الإقليمي والدولي للبرازيل تأتي الورقة الأولى فيه تحت عنوان "معالم السياسة الخارجية البرازيلية" لكل من "كلوفيس بريجاوا، و عاطف معتمد"، بدأت الورقة بشكل صادم بالحديث عن نبوءة الأكاديمي المخضرم "روردان رويت" المتخصص في الشأن البرازيلي بأن ما تشهده البرازيل في الوقت الحالي يشبه فترة "الجرانديزا" أو التقدم العظيم الذي شهدته البرازيل عام 1967، وخيل للكثير أن تلك الفترة سوف تنتهي بها كدولة في مصاف الدول الكبرى، لكنه استيقظت في الثمانينات على أزمة ديون شارفت فيه الدولة على الإفلاس.

ولكن يبدو أن المرحلة الجديدة مختلفة وتشهد بذلك معالم السياسة الخارجية البرازيلية، وإن كانت البرازيل قد حصلت على استقلالها عن البرتغال في عام 1822 وأعلنت الجمهورية عام 1899 إلا أن دورها العالمي لم يكن واضحاً، حتى أن مشاركتها في الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت مشاركة هامشية، وخلال فترة الستينيات والسبعينيات كان حكم الجنرالات قد حكم على توجهاتها الخارجية بالاقتراب الشديد من الولايات المتحدة الأمريكية وتبني أجندتها السياسية الخارجية.

ومع دستور 1988 وعودة الحياة المدنية بدأت البرازيل تسعى إلى مرتكزات جديدة في سياستها الخارجية تمثلت في الإتجاه نحو التكامل مع الأرجنتين وبناء اتحاد دول أمريكا الجنوبية الميركوسور، وانطلقت البرازيل بمهارة نحو العالمية من خلال الأمم المتحدة مشاركة في مهام حفظ السلام العالمي، حيث شاركت في 30 مهمة من أصل 60، والحفاظ على البيئة خاصة بيئة الأمازون، والتقرب من دول العالم الثالث خاصة الحوار الجنوبي الجنوبي، الأمر الذي انعكس على حجم تجارتها مع تلك الدول حيث تضاعفت تجارتها مع دول العالم العربي بنحو 200% ومع دول القارة الأفريقية بنفس النسبة، وبدأت الصين تقترب من المكانة الثانية التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها التجارية مع البرازيل. ولم تكنف البرازيل بذلك بل نجدها الآن عضو في مجموعة العشرين G20 التي بدأت تحتل مكانة وأهمية مجموعة السبع الكبار G7 أو الثمانية G8 بإضافة روسيا.

وتعد علاقة البرازيل مع جوارها الإقليمي محور أساسي ومرتكز لإنطلاقها العالمي، فبي تريد أن تجعل دول أمريكا الجنوبية تجمع قوي له صوت مسموع، وقد تمثل ذلك في مجال حفظ السلام والنقل والمواصلات والاتصالات، ويعد اتحاد UNASUR "إتحاد الدول الجنوب الأمريكية" نقطة انطلاق كبرى للسياسة الخارجية البرازيلية، كذلك تم تشكيل CDS "مركز الدفاع المشترك لدول قارة أمريكا الجنوبية" وهو إن كان لا يقارن بحلف الناتو إلا أنه يستهدف التكامل الإقليمي وتقديم الوسائل الداعمة لإقامة جسور التعاون والثقة بين دول القارة، وحل النزاعات الحدودية بين دول القارة، ومواجهة الإرهاب والتمردات المسلحة والنزعات الانفصالية.

ومشيراً إلى أن الجنوب هو بوابة الإنطلاق الدولي والعالمي للبرازيل، تتوقف الورقة حول تفسيرين أحدهما طوباوي يرى أن البرازيل صاحبة رسالة نهضوية تستهدف كسر احتكار الغرب والرأسمالية وهيمنة الشمال على الجنوب، والآخر برجماتي، يرى أن البرازيل لا تسعى إلا وراء فتح أسواق أكبر لمنتجاتها، وعليه فإن تواجد الضخم في أفريقيا عبر سفاراتها وكذلك استضافتها لهذا العدد الكبير من السفارات الإفريقية على أراضيها محاولة لاختراق هذه الأرض البكر، هو استبدال للدبلوماسية لتحل محل الأيدولوجية. كذلك لا يمكن إنكار العلاقات القوية مع الصين التي وصلت إلى مستوى الشراكة التكنولوجية ممثلة في إطلاق القمر الصناعي المشترك لدراسة الموارد الطبيعية.

لقد فتحت البرازيل لنفسها أفقاً رحبة لتضع قدمها بقوة في المحافل الدولية، وقد اتخذت من بيئة الأمازون والجدل الدائر حولها فرصة لكي تقدم للعالم نموذجاً لدولة مسئولة يدرك المخاطر البيئية ويسعى للحد منها، وقد تصدت البرازيل بحزم لفكرة تدويل بيئة الأمازون الأمر الذي حدث في نقاشات كوبنهاجن عام 2009. ولعل القضايا التي تعنى بها البرازيل في الوقت الحالي، مثل قضايا الطاقة وخاصة الطاقة النووية، والإرهاب، وحقوق الإنسان، والتغير المناخي، يجعلها في مكانة دولية كبيرة مهمة يمكنها التأثير في القرار العالمي، من خلال السعي إلى تعديل بنية النظام الدولي، وخاصة عضوية مجلس الأمن، وأداء ومنهج واتفاقات منظمة التجارة الدولية، وتعديل محاور معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وقبل الختام كان لا بد للورقة البحثية أن تشيد بدور الوزارات التي وضعت البرازيل في تلك المكانة مثل وزارة المالية والتجارة والصناعة التي تتعامل مع العديد من القضايا بداية من الزراعة وصولاً للتقنية، ومن التعليم إلى العدل والقانون. كذلك تساهم منظمات المجتمع المدني والإتحادات الفيدرالية والكونفيدرالية والاتحادات الجهوية والنقابية في تحقيق مصالح قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات في البلاد.

ثم جاءت ورقة الباحث "دانيل كلوفيس" تحت عنوان "الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد" لم ينكر الباحث سعي البرازيل نحو هدفها في أن تكون دولة كبرى ولكنه في الوقت نفسه لا يرى فيها، طبقاً لباري بوزان وأوله أوليفر، غير قوة إقليمية مهما عظم تأثيرها محلياً لا تحظى بالإهتمام الكافي على المستوى العالمي. في ظل هذا العالم اللاقطبي ومتعدد القوى الإقليمية، وقد طوف بنا الباحث في خلال تلك الورقة بين موضوعات شتى تناولت القوى الجديدة في ساحة نظام جديد من القطب الواحد إلى عالم متعدد الأقطاب الإقليمية، مشيراً إلى بعض المواصفات التي لا بد من توافرها كي يمكن أن يطلق على قوة ما بأنها قوة إقليمية، تتمثل في كونها جزء من جهة أو إقليم محدد جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وأيدولوجياً، تتطلع إلى دور قيادي في الإقليم الذي تقع فيه، تؤثر في رسم الملامح الجيوبوليتيكية والأيدولوجية للإقليم، تستعرض ما لديها من موارد مادية وتنظيمية وأيدولوجية لازمة لبروزها كقوة إقليمية، يجمعها بالإقليم تداخل اقتصادي وسياسي وثقافي، لها تأثير قوي على مجريات القضايا الإقليمية، تؤثر فعلياً في تحديد أجندة الإقليم الأمنية، معترف بها كدولة قائدة أو تحظى على الأقل باحترام الدول الأخرى، عنصر مندمج على المستويين العالمي والإقليمي وفي المؤسسات التي تمارس فيها دوراً كممثل ناطق باسم المصالح الإقليمية. وتحت العنوان السابق تفرع الباحث ليناقدش عنوانين فرعيين.

الأول حديثه عن القوة المتوسطة وبناء التحالفات في القضايا الدولية وفيه أكد على أن البرازيل قوة متوسطة الوزن، سواء بناءً على مقدراتها العسكرية أو الاقتصادية أو الديموغرافية، فإن حكومة البرازيل تدرك أنها غير قادرة بعد على منافسة القوى الكبرى المتمكنة، وعليه فإن هذه القوى المتوسطة تنتج سياسة

القوى المتوسطة، من خلال تبني حلول متعددة الأطراف للمشاكل الدولية، ونزوع نحو القبول بصيغ التوافق في النزاعات الدولية، والقبول بمفهوم المواطنة الدولية الصالحة من أجل قيادة الدبلوماسية. وعليه فإن البرازيل إلى جانب الهند وجنوب أفريقيا من خلال منتدى IBSA سعت من خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية في الدوحة إلى توفير ظروف سوق عالمية تمكن الدول النامية من الاستفادة من نفس الامتيازات في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات. وكان من جراء هذه التحركات أن دعت البرازيل إلى كثير من اللقاءات الدولية الكبرى مثل تجمع G8 الأمر الذي يعكس قبول متزايد لها بوضعها موضع الزعامة على الصعيد الدولي.

والثاني تناول التوازن الناعم في مقابل قوة جسورة، أشار خلاله على قدرة الولايات المتحدة، الدولة العظمى، لتفوقها العسكرية بشكل أساسي، على أن تضرب بعرض الحائط القرارات الدولية والإتفاقيات الأممية، ولكنها في الوقت نفسه سوف تجد نفسها غير قادرة على وضع حلول لبعض المشاكل العالمية مثل السيطرة على الاقتصاد الدولي والمشكلات العابرة للقارات مثل الإرهاب والجريمة والاحتباس الحراري والأوبئة، الأمر الذي يجبرها إلى التعاون مع غيرها من الدول الإقليمية المتوسطة والثانوية. وهنا تجد القوى المتوسطة سياسة ونهج التوازن الناعم من أجل تحقيق أهدافها، يتطلب استراتيجيات مؤسسية تتمثل في تكوين تحالفات دبلوماسية، تمتين الروابط الاقتصادية بين القوى المتوسطة، مواجهة السياسة أحادية الجانب والسعي لتقليص عدد الدول التي باستطاعتها دعم التدخل العسكري الأمريكي مستقبلاً. ومرة أخرى من خلال منتدى IBSA تمكنت الدول الثلاث من استخدام المؤسسات الدولية، للوقوف في وجه محاولات الولايات المتحدة استحداث معايير جديدة متعلقة باستعمال القوة، والحق في استخدام القوة من أجل تغيير الأنظمة، وكان أبرز تلك النماذج وضوحاً هو معارضة تلك الدول للولايات المتحدة في مجلس الأمن من أجل إضفاء الشرعية على غزو العراق عام 2003، ونحجت المنتدى في دعم موقف مجموعة من دول أمريكا الجنوبية الصغرى رغم الضغوط من قبل واشنطن.

وبعد توضيح صورة البرازيل على المستوى الدولي، يضع الباحث البرازيل في إطارها الإقليمي من خلال مجال نفوذ البرازيل الحقيقي: أمريكا الجنوبية، ويشير إلى أن الإنطلاقة بعد خمول طويل في قارتها كان مع عهد الرئيس لولا دا سيلفا، الذي جعل على رأس أولويات سياسته الخارجية إزدهار دول قارة أمريكا الجنوبية واستقرارها، وقد ظهر ذلك من خلال ظهور تجمع الميركوسور MERCOSUR، السوق المشتركة الجنوبية، وكذلك UNASUR اتحاد دول أمريكا الجنوبية، وكان تزعم البرازيل مهمة حفظ السلام في هايتي MINUSTAH وقيادتها لوحدة عسكرية من أمريكا الجنوبية دليل على قدرة البرازيل ودول أمريكا الجنوبية على مواجهة الأزمة الإقليمية ومعالجتها بشكل ذاتي.

ومشيراً إلى أن هناك من الدولة الإقليمية داخل أمريكا الجنوبية ما تسعى إلى عرقلة طموحات البرازيل نحو إعلانها، على الأقل، قوة متوسطة إقليمية، والإعتراف بتلك المكانة دولياً، وضع الباحث ذلك تحت عنوانين رئيسيين؛ الأول: الإستراتيجيات الإقليمية بين قيادات متنازعة وهيمنة متعاونة، أوضح دور فنزويلا، في زمن هوجو شافيز، والأرجنتين وشيلي، بعرقلة وتفويض مكانة البرازيل كقوة إقليمية، حتى أن فنزويلا كان لديها مشاريعها المعارضة لمشاريع البرازيل ممثلة في مشروع ALBA واستخدامها النفط كوسيلة إدماج لدول القارة، ولابد من التأكيد على أن تبوء البرازيل كقوة إقليمية في القارة يتطلب منها الكثير لتعويض القوى الثانوية مقابل الإعتراف بتلك المكانة، الأمر الذي يتطلب موارد ضخمة يمكنها منح المزيد من العطاءات لتلك القوى الثانوية، والاستعداد لفتح أسواق بلادها أمام منتجات تلك القوى، وضخ المزيد من الأموال والاستثمارات في

أسواقها، ناهيك عن الإنصاف واقتسام الزعامة بأن تسمح للقوى الثانوية بتقمص أدوار البطولة في بعض المواقف.

وما بين قيادات متنازعة وهيمنة متنازعة يؤكد الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن هناك ميلاً لعدم الاعتراف الإقليمي بمدعي الزعامة، واتجاه نحو عدم الاعتراف بقوته من قبل الدول الجوار، والأمر لا ينطبق على البرازيل فقط، ولكنه يمتد كذلك إلى قارة أفريقيا حيث هناك رفض لمكانة دولة جنوب أفريقيا الإقليمية، من قبل نيجيريا وزيمبابوي، ويتم الاستعاضة عن ذلك بالدعوة إلى زعامة إقليمية أصغر من طرف قوى ثانوية.

وللتأكيد على تلك التنازعات سعى عنوان آخر وهو مقارنة البرازيل الإقليمية: كيف التعامل مع فنزويلا البوليفارية، يمكن استكشاف مدى الفارق في القدرات والإمكانيات بين الدولتين من خلال الجدولين اللذين تضمننا القدرات العسكرية والديموغرافية والجغرافية ومصادر الطاقة والاقتصادية للدولتين، وإن كانت فنزويلا تتفوق على البرازيل فقط في إنتاج البترول والغاز فإن البرازيل تأتي الأولى على مستوى القارة في باقي معايير التصنيف، ورغم التركيز على فنزويلا إلا أن الباحث لم يهمل دول مثل الأرجنتين وشيلي، خاصة وأن شيلي تتميز بتنافسية ومعدل دخل للأفراد يضعها في المرتبة الأولى بالقارة، كما أن الأرجنتين تتفوق على فنزويلا من حيث السكان والمساحة، ومن ثم فإن القوى الثانوية التي يمكنها عرقلة مكانة البرازيل الإقليمية عديدة.

على الرغم من النزاعات الموجودة بين دول أمريكا الجنوبية، في ظل ولاءات وميول مختلفة حيث تميل كولومبيا للولايات المتحدة، في حين تسعى فنزويلا للمواجهة، فإن البرازيل اليوم يمكنها أن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة وردم هوة الانقسامات بين دول القارة من خلال التركيز على فضاء جنوب أمريكي، وتتمحور "زعامتها المتراضية" حول جملة من الأفكار أهمها حماية الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، والمواجهة الإقليمية لتحديات العولمة. ومن الممكن أن يمثل مشروع IIRSA "المبادرة لدمج البنية التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية" مجالاً رحباً للبرازيل ودور القارة في تحقيق إقتصاد إقليمي قوى.

هذا وتجد البرازيل نفسها رغم قدرتها على لعب دور ريادي في سوق أمريكا الجنوبية المشتركة، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، ومجال التجارة الحرة للأمريكيتين، إلا أنها حتى الآن غير مستعدة للقيام بتنازلات اقتصادية أو للتنازل عن قدر من سيادتها لصالح مؤسسات إقليمية، بل إن بعض الباحثين يرى أن البرازيل تستخدم تلك المؤسسات الإقليمية بأمريكا الجنوبية كقاعدة لقوتها الجيوستراتيجية، من أجل تحقيق مصالحها في حلبة السياسة الدولية.

وفي الختام أشار الباحث إلى مفارقة وحقيقة هامة وهي كيف تتطالب البرازيل ببنى تعددية في القضايا العالمية وهي في نفس الوقت لا تسمح بتلك التعددية على المستوى الإقليمي وغير مستعدة للتنازل للقوى الثانوية داخل قارتها في صنع القرار الإقليمي. مؤكداً على أن النظام العالمي المستقبلي هو إنعكاس لمزيد من التناغم والتناسق بين قوى كبرى من جهة وقوى إقليمية متعددة من جهة أخرى، وناصحاً يدعو الباحث البرازيل إلى أن تمنح محفزات مادية وأيديولوجية لأتباعها الإقليميين من أجل توليد ما يكفي من القوة التفاوضية اللازمة لبلوغ مرتبة صنع القوانين المتحكمة في النظام العالمي المستقبلي.

وتأتي الورقة الثالثة في هذا الباب للباحث "سالم حكمت ناصر" تحت عنوان "العلاقات البرازيلية العربية: الواقع والمأمول" وظهر فيها بوضوح مدى بعد البرازيل عن واقع العالم العربي لفترة طويلة كونها كانت

حبيسة موقعها الجغرافي الهامشي، ومع خروجها للعالم باعتبار نفسه قووة إقليمية متوسطة، سعت إلى تمكين علاقاتها مع العالم العربي، ولكن يلاحظ أن علاقة البرازيل بالعالم العربي لم تنقض علاقاتها ذاتها مع إسرائيل، حيث سعت إلى تبني قرارات الأمم المتحدة داعية إلى حل الدولتين، دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيلية تعيش في أمان.

تأكدت علاقات البرازيل مع العالم العربي مع عهد الرئيس كارديسو وتأكدت أكثر مع الرئيس لولا دي سيلفا خاصة مع تبني سياسة خارجية تدعم علاقة البرازيل مع عالم الجنوب، وباعتبار العالم العربي من عالم الجنوب، فقد تعددت اللقاءات والزيارات الرسمية للرئيس لولا إلى كثير من دول العالم العربي، وتمأسست أكثر تلك العلاقة من خلال "قمة أمريكا اللاتينية. الدولة العربية" APSA، ويلاحظ كذلك أنه في عهد لولا زاد تقارب البرازيل من القضية الفلسطينية بل جعل له مبعوث إلى الشرق الأوسط، ومقرًا في رام الله بالضفة الغربية، وبلغت تصريحات الخارجية البرازيلية مداها بأن وصلت الوضع في فلسطين بأنه "احتلال" وأوصت بضرورة إيجاد "حل عادل" للقضية الفلسطينية.

كان من الطبيعي أن تنعكس العلاقات السياسية بين الطرفين على الاقتصاد، وقد زاد حجم التبادل التجاري من نحو 4.5 مليار دولار عام 2000 إلى 20 مليار دولار في عام 2008، وتأتي دول الخليج في مقدمة حجم التعامل التجاري يليها دول أفريقيا الشمالية ثم دول المشرق العربي، والميزان التجاري يميل لصالح البرازيل، وتأتي اللحوم في مقدمة الواردات العربية من البرازيل، في حين تأتي الزيوت القابلة للاحتراق في مقدمة واردات البرازيل من العالم العربي. وعلى الرغم من العلاقات البرازيلية العربية فإن الاستثمار العربي في البرازيل محدود للغاية، ويرجع البعض ذلك إلى أن العرب يفضلون الاستثمار في السندات والأسهم بدلاً من الاستثمار المباشر، ولكن رغم ذلك فإن إسهام العرب في هذا السوق محدود، كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات البرازيلية في السوق العربي، فعلى الرغم من تواجدها بقوة في دول أفريقيا، إلا أن تواجدها في السوق العربي محدود للغاية، على الرغم من خبراتها بمتطلبات السوق العربي، وربما يشهد المستقبل علاقات أقوى سياسيًا واقتصاديًا في ظل تنامي قوة البرازيل الإقليمية.

وتأتي الورقة الرابعة للباحث "سارا دا سوزا" تحت عنوان "دور البرازيل في حفظ الأمن العالمي" محاولة توجيه الأنظار نحو دور من أدوار البرازيل في حفظ الأمن ليس على المستوى القاري والإقليمي ولكن على المستوى العالمي، مع عقد التسعينيات بدأت البرازيل تشارك بقوة في مهام حفظ السلام من خلال الأمم المتحدة، وإن كانت تحتل المرتبة 15 بين دول العالم من حيث عدد الأفراد التي تدفع بهم في تلك المهام وهي مرتبة متقدمة نوعًا ما، فإنها على صعيد المساعدات المالية فإنها لا تتراجع فلا تظهر حتى بين الدول العشرين الأولى. وكان قيادة البرازيل لمهمة الأمم المتحدة في هاييتي واحد من الأدوار التي تعكس تطور في قدرة البرازيل على قيادة مجموعة عمل، وكذلك على إمكانات قارة أمريكا الجنوبية للقيام بمسئوليتها في إقليمها الذاتي.

وفي سبيل حفظ الأمن والسلام يلاحظ أن البرازيل أكثر تنسيقًا في هذا المجال مع الإتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى الشراكة المشتركة التي أعلن عنها عام 2007، وتسعى السياسة الدفاعية البرازيلية إلى وضع قضية الأمن على رأس أولوياتها، وتنظر الدولة إلى الأمن نظرة أكثر شمولية، حيث تركز فيه على تلبية حاجات الفرد في المقام الأول، ومن الملاحظ أن البرازيل تفتقد إلى استراتيجية أمنية عالمية، ويرجع ذلك إلى أنها تركز بشكل أكبر على الأمن في إطارها الجغرافي وجوارها الإقليمي.

وتلعب البرازيل دورًا جيدًا على المستوى الدولي في مجال عملية التنمية، حيث استطاعة أن تقدم نموذج رائع على إمكانية إدارة أموال الإعانات التي كانت تستقبلها من كل من ألمانيا واليابان وفرنسا والولايات المتحدة، من أجل القضاء على الجوع، الأمر الذي مكّنها من خبرة كبيرة في هذا المجال، وجعلها مثالاً مهمًا في الجدال الدائر حول تبعية وإشراف منظمات الإعانات الدولية. وتسعى الصين إلى زيادة تمثيلها في المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية من أجل أجل تحقيق البرامج التنموية التي تضطلع بها تلك الهيئات، كالحال في مشروع فيفا ريو الهادف للقضاء على العنف بين الشباب في مساكن العشوائيات في هاييتي.

وتنتهج البرازيل رؤية جديدة تربط التنمية والأمن لذا فإن جزء كبير من إسهاماتها يتجه في المقام الأول إلى جوارها الجغرافي ممثل في دول أمريكا اللاتينية خاصة غرب جبال الأنديز ، من خلال "صندوق ميركوسور لتمويل المشروعات" لتغلب على عدم التجانس الاقتصادي بين دول القارة، كما تهتم بالبنية التحتية، ونشر التعليم وتحسين الخدمات الصحية، ويعد دور البرازيل في هاييتي من النماذج الناجحة، خاصة في ظل توقيعتها لعدة اتفاقيات مع كندا أكبر الدول المانحة للإعانات في هاييتي، من أجل التعاون في مجالات التعليم والصحة وإدارة تلك الموارد المالية بشكل يحقق التنمية المستهدفة، والتنسيق والإشراف على البرامج التنموية في المناطق الحضرية والريفية.

وأفريقيا كذلك ليست بعيدة عن مجال البرازيل التنموي من خلال برنامج الإعانة التنموية الرسمية ODA ويذهب ثلث تلك الإعانة للدول الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا، وإن كان للبرازيل تواجد كذلك من خلال استثمارات تعدينية وفي مجال الزراعة، ورغم ذلك فإن وجودها محدود مقارنة بالصين، ولكن تبقى الفرصة أمام البرازيل كي تلعب دورًا أكبر في مستقبل تلك القارة، شاعرًا بالآلام الأشقاء فيها.

ويأتي الباب الرابع والأخير تحت عنوان "المشكلات والتحديات" وقد استهل بالورقة الأولى للباحث "جوليانا جيومارايس" للتعرف إلى "التحديات الداخلية: عقبات في طريق نمو الاقتصاد البرازيلي"، مشيرًا إلى أنه على الرغم من أن البرازيل لديها من المقومات التي تؤهلها للصعود لمصاف الدول العظمى، إلا أنها تواجه بالعديد من التحديات التي تمثل عقبات في هذا التوهُل، تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في؛ العبء الضريبي، والبيروقراطية، وعبء الضمان الاجتماعي، وعدم مرونة سوق العمل، وتدني مستوى رأس المال البشري، والفقير والجريمة، ناهيك عن ضعف البنية الأساسية، وارتفاع أسعار الخدمات العامة

والعبء الضريبي باعتباره أحد المشاكل البنوية في هيكل الاقتصاد البرازيلي كان نتيجة لرغبة الدولة في تقليل فروق الدخل بين الطبقات الأمر الذي تطلب فرض مزيد من الضرائب، كذلك سعيًا منها لتمويل برامج دعم الفقراء كان لازمًا عليها كذلك أن تفرض الضرائب، الأمر الذي جعل الضرائب تمثل 35% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بدول مجاورة مثل شيلي حيث لا يزيد عن 18% وفي كوريا الجنوبية 25%. وتأتي البيروقراطية لتمثل جانب من جوانب نقص التجربة البرازيلية ويرجع ذلك لتضخم حجم الجهاز الحكومي في الدولة، نظرًا لميزة الوظيفة العامة من حيث الدخل وضمان عدم التسريح، وللدلالة على سوء الجهاز الحكومي يقال أنه لو تم تسريح نحو 30% من حجمه فإن آلية العمل لن تتأثر، وتلك البيروقراطية آثارها السلبية على الاقتصاد الرسمي بظهور ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، الذي يمثل 40% من الناتج المحلي، وذلك من أجل تسهيل عمل الشركات والتخلص من التكاليف العالية التي يسببها المسار البيروقراطي.

ومن المأمول أن تخلص الدولة من العبء الضريبي والبيروقراطية أن يساهم في دفع جزء كبير من إنفاق الحكومة إلى وجهات أفضل مثل الاستثمار في البنية التحتية التي لا تحصل إلا على 2% من إجمالي

الدخل، وتشير التقارير الدولية أن البرزيل بحاجة إلى مضاعفة تلك النسبة ثلاث مرات على الأقل لتصل إلى مستوى ما تنفقه دولة كوريا الجنوبية.

ومن المشاكل التي تكبل نمو الاقتصاد البرازيلي عبء الضمان الاجتماعي، حيث تنفق الدولة نحو 11% من إجمالي ناتجها المحلي للضمان الاجتماعي، وهي نسبة كبيرة بدولة شابة مثل البرازيل حيث لا يمثل كبار السن فيها سوى 6%، في حين إنها تنفق ما تنفقه الدولة المتقدمة. ومن المأمول أن يتم تعديل الضمان الاجتماعي خاصة وأن نسبة كبيرة ممن يحصلون عليه لا يساهمون فيه، ورغم ما تم من إصلاحات منذ التسعينيات فإن هناك المزيد المرجو في المستقبل.

وبالإشارة إلى عدم مرونة سوق العمل البرازيلي، فإنه يمثل أحد العقبات الرئيسة أمام نمو الاقتصاد البرازيلي، بل إن مؤشر عدم مرونة التوظيف يزيد عن المعدل العام لبقية دول أمريكا اللاتينية، ويتوجه رجال الأعمال في منتدياتهم إلى ضرورة تعديل قانون العمل الذي يعود إلى خمسينيات وستينيات القرن الماضي. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كلفة التشغيل في القطاع الرسمي.

ويأتي رأس المال البشري ليمثل عائق كبير في وجه طموحات البرازيل، حيث تعاني الدولة بشكل كبير من قلة أعداد المتعلمين ذوي الخبرة والكفاءة، حيث أنها لا تقارن بدولة ككوريا الجنوبية من حيث مستوى بقاء الطلاب في المدارس، كما أن تطبيق برنامج PISA لتقييم مستوى الطلاب وضع البرازيل في درجة متدنية ضمن 58 دولة أخرى، الأمر الذي يعني أن قدرات البرازيل البشرية أقل بنسبة كبيرة مقارنة بطموحاتها الإقليمية والعالمية.

كذلك يأتي الفقر والجريمة ليمثل عائق كبير أمام دولة البرازيل، وعلى الرغم من جهود الدولة في دعم الطبقات الفقيرة فإن هناك 17% من سكان الدولة يعيشون تحت خط الفقر، ويتزايد الفقر بشدة في الولايات الشمالية والشمالية الشرقية، كما تعاني البرازيل من تفاوت شديد في معدل الدخل رغم جهودها للحد من ذلك، حيث تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم، وطبقًا لمؤشر جيني ليس هناك أسوأ من البرازيل سوى ليسوتو وهاييتي وبوليفيا. ولا شك أن الفقر يرتبط بحالة التعليم وتدني الحراك الاجتماعي، إذ أن احتمالية بقاء ابن اسود لأب ينتمي لطبقة متدينة تبلغ 47% مقارنة بنفس الابن لو كان أبيض البشرة.

وتأتي الجريمة لتعاني منها البرازيل بشدة، حيث تصل المعدلات مرتفعة للغاية تبلغ نحو 25.7 لكل مائة ألف مواطن، ولا يسبق البرازيل في أمريكا اللاتينية سوى كولومبيا 26 وفنزويلا 48، وتشير هيئة الأبحاث الاقتصادية الحكومية إلى أن معدلات الجريمة في المنطقة الحضرية بربو دي جانيرو تصل إلى 64 لكل مائة ألف وفي مدينة ريسيفي نحو 74. وتختلف معدلات الجريمة في البرازيل من منطقة لأخرى فتصل، طبقًا لمكتب الأمم المتحدة لدراسة الجريمة والمخدرات، ففي المناطق الحضرية يقترّب المعدل من مثيلاتها في المدن الأوروبية نحو 5 لكل ألف وفي المناطق العشوائية يصل المعدل إلى 150 لكل ألف، ولا شك أن الجريمة ترجع لأسباب عديدة منها تقاعس الشرطة. وثغرات النظام القضائي، وإنتاج الأسلحة المحظورة والتجارة في المخدرات، ومن المؤكد أن معالجة البرازيل لذلك العائق سوف ينعكس على مستقبلها.

واختتم الباحث ورقته بالتأكيد على أثر تلك المعوقات على نمو البرازيل وتحقيق طموحاتها، مشيرًا كذلك إلى ضرورة تحسين فاعلية النظام القضائي من أجل تأمين بيئة مناسبة للاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، ومحاربة الجريمة، كما أن استثمار البرازيل في رأس المال البشري يعد بوابتها الحقيقية نحو العالمية.

وتأتي الورقة الثانية مكملة الشق الثاني لسابقتها للباحث "أوليفر ستونكيل" للحدث عن "التهديدات الخارجية: التهديدات الاستراتيجية المحيطة بالبرازيل"، يبدأ الباحث مؤكداً على صعود البرازيل النامي، رغم أنها لم تحقق ما حققته كل من الصين وروسيا والهند، إلا أنه يستدرك أن المهددات التي تحيط بالدول الثلاث الأخيرة لا تعاني منها البرازيل، ومصنفاً لتلك التهديدات في عناصر ستة تتمثل في: النزاعات فيما بين الدول، التهديدات النووية، التهديدات الاقتصادية، التهديدات البيئية، التهديدات الأيديولوجية والتهديدات المرتبطة بالجرائم، ويشير مرة أخرى الباحث إلى فكرة طالما تكررت في السابق وهي أن البرازيل على الرغم من إمكانياتها الكبيرة في القارة، 47% من مساحتها و 35% من سكانها، فإنها غير قادرة على السيطرة الإقليمية على القارة، ولا زال تحالف ميركوسور وإيناسور يمثل تحالف هش، لم تستطع البرازيل بعد أن تصيغ رؤيتها وهيمنتها خلال مثل تلك التجمعات، بل إنها عانت من مناكفات عديدة من قبل فنزويلا شافيز، وتبدو المشكلة في أن البرازيل تزداد قوة في حين أن جيرانها ضعفاء ويزدادوا ضعفًا.

وبالنسبة للنزاعات فيما بين دول القارة فإنه بعيداً عن محاولات البرازيل والارجنتين في ستينيات القرن التي امتلاك السلاح النووي فإن هذا الأمر سرعان ما انتهى عبر معاهدة تلاتيلولكو 1967 وتنفيذها فعلياً عام 1969، فإن القارة تعيش حالة من الهدوء لم يكسرهما غير صراعات حدودية بسيطة سرعان ما تنتهي، كما أن عزلة البرازيل وهامشيتها جعلتها بعيدة عن التهديدات الخارجية، وحينما إدعت في وقت تواجد الإتحاد السوفيتي أنها تشعر بالخطر من نحوه، فإنها كانت بالفعل تحت مظلة الولايات المتحدة، ومن دلائل حالة السلام التي تعيش فيها البرازيل أن احتياطات النفط التي اكتشفتها في مياه المحيط الأطلسي العميقة لم ينازعها فيها أحد بمياه إقليمية عمقها 200 ميل وعلى امتداد أكثر من 7500 كم، ورغم ما تدعيه من أن البعض يهدد بيئة الأمازون ويسعى للسيطرة على مواردها المائية، كما كانت تدعي نظمها في السابق، موجبة الإتهام للولايات المتحدة، فإن الحقيقة ليس هناك تهديد حقيقي يستدعي هذا الخوف.

أما عن التهديد النووي فإنه ليس له وجود في القارة في ظل أن الدول التي لديها القدرة على امتلاك السلاح النووي، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا، قد انضمت لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، كما أن معاهدة تلاتيلولكو الموقعة بين البرازيل والارجنتين قد ضمنت توقف السباق النووي بين الدولتين منذ ستينيات القرن الماضي، وتؤكد الأرجنتين على أنها لن تمتلك السلاح النووي طالما أن البرازيل لديها نفس النية، كما اتفقت الدولتان على تكوين هيئة APACC تعمل على متابعة تعهدات الدولتين لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد أعلنت فنزويلا بناء مفاعل نووية لتنويع مصادر طاقتها واستخدامه في الأغراض السلمية.

ولما كانت البرازيل قد استطاعت أن تنهي نزاعاتها مع الدول المجاورة لها فإنها أيقنت أن تهديدات النزاعات الحدودية ليس منها ضرر، وتقرر لها أن المهددات الاقتصادية هي الأكثر اثراً عليها، وإن تعرضت البرازيل لأخطار اقتصادية في عام 1999، فإن أزمة 2008/2009 أثبتت قوة دعاء الدولة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى تنوع صادراتها، وقدرتها على اكتساب ثقة رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك اعتمادها بشكل كبير على الاستهلاك المحلي والاستثمار الخاص. ونموذج البرازيل في عدم اعتمادها على صادرات المواد الخام، رغم امتلاكها وخصامتها، كأساس لبنائها الاقتصادي واعتمادها على الصادرات ذات القيمة المضافة جعلها قادرة على التعامل مع الأزمات التي تضرب بنية النظام الاقتصادي العالمي، ولعل نموذج شركة الطيران امبيرير، ثالث أكبر شركات العالم إنتاجاً للطائرات، دليلاً على ذلك.

كذلك من جوانب الثقة الاقتصادية لدى البرازيل أنها لا تعتمد على مستورد واحد، كالحال في دولة المكسيك مع الولايات المتحدة، بل إن هناك زبائن عدة لواردتها الولايات المتحدة، الصين، الأرجنتين، هولندا، ألمانيا، وبالتالي فإن توقف الصين على سبيل المثال عن استيراد فول الصويا وخام الحديد الذي يمثل ثلثي صادرات البرازيل للصين ونحو 10% من إنتاج البترول، لن يؤثر على دعائم اقتصاد البرازيل، لأنها في الوقت الذي زادت فيه من صادراتها للصين فإن حصص صادراتها للشركاء الكبار ظلت كما هي. لذا فإن التهديد الاقتصادي للبرازيل لا يمثل خطرًا حقيقيًا على المستوى الخارجي، وإن كان هناك متطلبات في الداخل تتمثل إصلاح قطاع القوى العاملة، وقوانين الضرائب، ورواتب التقاعد.

ويأتي النشاط الإجرامي في بيئة الأمازون ليمثل بالفعل واحد من المهددات الاستراتيجية التي تتفاعل معها البرازيل وقواتها المسلحة بحرص شديد، خاصة وأنه في وقت ما كانت هناك صيحات تتعالى مادياً بأن "الأمازون لنا" وكأن هناك من يريد أن يستقطعه من البرازيل، ويرى البعض أنها شعارات دعائية تهدف إلى زيادة عملية التوطين في الأمازون، ويرى آخرون أنها مبرر لعسكرة وجود الدولة في الأمازون، ويعد نشاط تهريب المخدرات واحد من المشاكل التي تهدد الأمازون وتثير مشاكل للبرازيل بالفعل، كذلك فإن منظمة FARC اليسارية المناوئة للحكومة الكولومبية، والتي كان يتم دعمها عسكرياً من قبل شافيز، يمكن أن تمثل خطراً على البرازيل، ولعل المكسيك نموذج يوضح كيف لعصابات المخدرات أن تهدد دولة كانت تنعم بالاستقرار.

أما بالنسبة للتهديدات الأيديولوجية فيمكن القول أن الشيوعية لم يتمكن من التغلغل في القارة فيما عدا كوبا، والأمر الآن يبدو في تلك الأحزاب اليسارية التي تمكنت من الوصول للحكم في بعض الدول مثل هندوراس وفنزويلا والأكوادور ونيكاراجوا، ولكن هذه التوجهات اليسارية التي كانت بقيادة شافيز لم تكن تمثل تهديد للبرازيل، بل إنها إنتهت بالفعل بوفاة شافيز، ولم يعد هناك أية تهديدات أيديولوجية يمكن أن تمثل خطر على البرازيل. ولكن في ظل العولمة وخطر التعصب الديني يمكن أن يضرب البرازيل في ظل تقلص المسافات، وربما تبدو دول قارة أمريكا الجنوبية بعيدة نوعاً، رغم حدوث بعض التفجيرات في الأرجنتين في مؤسستين يهوديتين.

وفي حديثه عن التهديدات بتناوله للتهديدات البيئية والتي يؤكد كثير من العلماء والمفكرين أن الخطر الحقيقي الذي يواجه البرازيل هو الخطر البيئي، ممثلة في خطر الاحتباس الحراري الذي يمكن أن يمثل مخاطر لبيئة الأمازون وتراجع كميات تساقط الأمطار، كذلك خطورة تراجع حد الغابة الإستوائية، وهو أمر صعب السيطرة عليه في ظل العائد الاقتصادي الكبير من نشاط قطع الأشجار، واستخدام الأرض الجديدة في الزراعة والرعي، وتعد غابات الأمازون بالفعل رئة العالم في ظل استحواذها على 60% من عناصر الطبيعة المحتوية على الكربون، الأمر الذي جعل البعض في فترات مختلفة يطالب بتدويل تلك البيئة، وهو ما نارت البرازيل بقوة ضده.

وفي الختام يؤكد الباحث على أن البرازيل بالفعل لا تواجهها أية مهددات تهدد أمنها الاستراتيجي، وأن المناقشات المغلقة دائماً ما تكون محورها التجارة والاقتصاد، الأمر الذي جعل البرازيل لا تنفق عسكرياً غير 14.3 مليار دولار متساوية مع اسبانيا وأستراليا، ومراجعة كثيراً عن اليابان والصين وبالطبع لا تقارن بالولايات المتحدة بحجم إنفاق 350 مليار دولار، ورغم ذلك فإن البرازيل تمثل أكبر قوة عسكرية في القارة وتمثل ضمانة أمنية كبيرة لكثير من الدول الصغيرة بها، ومن دلائل الأمان الذي تعيشه البرازيل أن جزء كبير من حدودها غير

مخفور عسكرياً، الأمر الذي جعل البعض يقترح بأن يتجه الجيش للقيام بدور في ضبط المناطق العشوائية ومواجهة الجريمة المتفشية فيها.

وعلى الرغم من إمكانيات البرازيل فإن مساهمتها الدولية لا زالت ضعيفة، الأمر الذي جعل نسبة من شعبيها يرى ضرورة المشاركة بقوة في العالم طالما كان لديها نزعة عالمية، في حين يرى آخرون أن الأجدى لبلدهم أن تركز على القضايا الاجتماعية ومشاكلها الداخلية أولاً قبل المضي قدماً في الانخراط بقضايا العالم ومشاكله التي لا تستهدف البرازيل في المقام الأول.

وكخلاصة عامة فإن الكتاب كان محاولة للتعرف على تجربة البرازيل التنموية التي استطاعت من خلال الديمقراطية أن تحقق طموحاتها الإقليمية وأن تسعى نحو العالمية، ومن خلال تلك التجربة تؤكد لدينا أنه بالتأكيد لكل دولة ظروفها الخاصة وأن التجارب غير قابلة للتكرار بتمامها، ومن نافلة القول أن حالة السلام الذي تعيشه البرازيل يضاف إلى رصيدها ويعين في طريق صعودها كقوة عظمى مقارنة بغيرها من القوى الصاعدة كاليهند والصين وروسيا وجنوب أفريقيا.

لا زالت معدلات ونسب الفقرة كبيرة في البرازيل 17% لكن لا شك أن جهود الدولة ضخمة للحد من تلك النسبة من خلال برامج الحد من الفقر والجوع خاصة في الولايات الشمالية والشمالية الشرقية، كذلك يرى البعض أن البرازيل من النماذج الناجحة التي استطاعت أن تتخطى أزمة مواردها الضخمة ولا تعتمد عليها كنصر رئيس في تجارتها، ونوعه صادراتها خاصة من الصناعات ذات القيمة المضافة، وكانت شركة امبيرير نموذج جيد لذلك، كذلك فإن البعض يرى أن العقبات الداخلية هي المهدد الرئيس للدولة ممثلة في عبء الضرائب، عبء الضمانات الاجتماعية، وتراجع العنصر البشري، والبيروقراطية.

كذلك سعى الكتاب إلى دعوة السياسة العربية إلى إعادة النظر في التحولات الجيوستراتيجية خاصة وأن مكانة الدول متغيرة، والارتباط بالبرازيل من الممكن أن يجدي نفعاً في المستقبل المنظور، كما أن حجم الجالية العربية يمكن أن يبني عليها فهي ليست ضئيلة 11 مليون، بل إن نسبة تأثيرها في الحياة السياسية البرازيلية أكبر من نسبتها في مكون الدولة.